الفصل الأول

مفهوم البطالة ـ أسبابها وآثارها في الاقتصاد الإسلامي

تعد مشكلة البطالة من أهم، وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم، وتؤدي إلى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها، والتخفيف من آثارها، وأصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل، وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة في أقل قدر ممكن من الزمن.

ولا شك أن أول سؤال منطقي سوف يواجهنا في مطلع هذا البحث من هو العاطل؟

ولأن هذا السؤال يبدو بسيطاً من أول وهلة، فسوف يسارع القارئ بالإجابة عنه بالقول: إن العاطل هو من لا يعمل .

ولكن نحن نقول إن هذا التعريف غير كاف وغير دقيق، حقاً إن العاطل من صفاته أنه لا يعمل، ولكن هناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم غير قادرين على العمل، مثل (الأطفال، المرضي، العجزة، وكبار السن الذين أحيلوا إلى المعاش، فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين).

كما أن هناك عدداً من الأفراد القادرين على العمل، ولا نستطيع أن نطلق عليهم عاطلين عن العمل، نظراً لأنهم لا يبحثون عنه، مثل الطلاب الذين يدرسون، والذين يزيد عمرهم عن ١٦ سنة.

وقد تتفاقم، وتزداد نسبة البطالة للشباب في المجتمع الإسلامي مما زاد الأمر خطورة، فالإحصاءات المتوفرة من الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٠) تؤكد أن المتوسط التقريبي لمعدل البطالة بين الشباب (للفئة العمرية ١٥- ٢٥ سنة من الجنسين) في المنطقة العربية يزيد على ربع العدد الإجمالي للشباب (نحو ٢٧,٢٥٪) منها (٢٢٪ تقريباً للذكور) ونحو (٢٩٪ للإناث) أي ما يقارب ضعف المتوسط العالمي لنفس الشريحة، وتتفاوت النسبة بين الأقطار العربية في هذا المجال تفاوتاً واضحاً[١]. ولتوضيح ظاهرة البطالة والتعرف على أسبابها، والآثار المترتبة عليها في مجتمعنا الإسلامي، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين

المبحث الأول: مشكلة البطالة وأسبابها في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثاني: آثار البطالة في الاقتصاد الإسلامي.

(١) منظمة العمل العربية، «إحصاءات التشغيل والشباب والهجرة والتنمية البشرية في البلدان العربية» لعام ٢٠١٠، جدول رقم ٩، ص١٧ .

المبحث الأول
مشكلة البطالة وأسبابها في الاقتصاد إسلامي

البطالة من المصائب التي ابتليت بها الأمة الإسلامية اليوم، فألحقتها بركب التخلف، فكثير من أفرادها لا يجدون شيئاً يعملونه، إما لعجز أو لكسل، وقد استعاذ النبي الكريم مُحَمَّد ﷺ منهما فقال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ العَجْزِ وَالكَسَلِ»(١). فهذا الحديث يحكي حال الناس الآن، فتارة نجد الشخص يريد أن يعمل وتارة أخرى نجده لا يريد أن يعمل أصلاً. وقال اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾[الجمعة: ١٠]، وقال الله تَعَالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [الملك:١٥]. فاليد التي تعمل وتكسب الرزق الحلال هي التي تعطي، وهي التي تعمل من أجل إعفاف النفس عن التذلل للآخرين؛ أعطوه أو منعوه .

ومن فضل الله **(عزّ وجلّ)** علينا أن فتح لنا أبوابًا كثيرة للعمل، من أجل شبابنا، وهناك مهن ووظائف كثيرة يستطيع الشاب المسلم أن يتعلمها، ويعمل بها، ويستفيد منها، ويُفيد بها مجتمعه، ويستطيع عن طريقها إثبات مهاراته المتنوعة التي امتنَّ الله بها عليه، مثل: الوظائف التي تعتمد على الحاسب الآلي، ووسائل الإتصالات الحديثة.

---

(١) أخرجه البخاري في «الجهاد والسير» باب ما يُتعوَّذ من الجبن (٢٨٢٣)، ومسلم في «الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار» (٢٧٠٦) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ونظراً لوجود فقر شديد في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم مشكلة البطالة، وسبل الخروج منها فقد حاولنا في هذا المبحث أن نتعرف على مشكلة البطالة، وآثارها، وأسبابها وذلك كما يلي:

أولاً: تعريف البطالة:

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية[1].

أ) في اللغة:

البطالة لغةً: هي الفساد والضياع، والسقوط والخسارة؛ فيقال: بطل الشيء يبطل بطلاً وبُطُولاً وبُطْلاناً ـ بضم الأوائل ـ أي فسد أو سقط حكمه وذهب ضياعاً وخسرا، ومنه بطل البيع، وبطل الدليل، فهو باطل وجمعه بواطل، وبطل في حديثه بطالة وأبطل أي هزل[2].

أو هي الشغور، والفراغ والخلو، فيقال: بطل الأجير من العمل فهو بطال من البطالة بالفتح، وربما قيل بطالة بالضم، حملاً على نقيضها وهي العمالة، والتبطل: فعل البطَّالة، وهو اتباع اللهو والجهالة، وبطَّل العامل عطله، وبطَّل العمل قطعه[3].

---

(١) د/ أحمد محمد عبد العظيم الجمل ـ الرئيس في المحكمة الإبتدائية ـ «البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام» – دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – ٢٠٠٨ م، ص٢١.

(٢) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، باب اللام فصل الباء، المعجم الوسيط، باب الباء، مادة بطل.

(٣) العلامة ابن منظور، «لسان العرب» حرف الباء، مادة بطل، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس الفيومي، مادة (ب ط ل).
د/ أحمد محمد عبد العظيم الجمل ـ «البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام» ـ مرجع سابق، ص٢٣.

ب) تعريف البطالة كمشكلة اقتصادية :

قد لا نصل إلى تعريف ثابت ومنضبط للبطالة، وأساس المشكلة التباين والاختلاف الشديد بين النظريات الاقتصادية الحاكمة لها، والطريقة التي تتم بها معالجة المشكلة، فضلاً عن اختلاف مصادر البيانات وتاريخ الحصول عليها، والمكونات المستخدمة في حساب المعدلات، حيث تتنوع مصادر البيانات التي يمكن من خلالها قياس حجم البطالة، وحساب معدلاتها، بين المسوح الميدانية للقوى العاملة، والتعداد العام للسكان، ووزارات التخطيط والاستثمار، والتنمية المحلية، والتنمية الإدارية، وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والبنك الدولي، والبنك المركزي، ومعهد التخطيط القومي.

ويمكن تعميم مفهوم البطالة على كل الأقطار العربية[1]؛ حيث البطالة في الوطن العربي أصبحت قاسماً مشتركاً لكل أقطاره المتشابهة من حيث الجوهر في التعامل مع مشكلة البطالة. فهي تعرف العاطل بأنه «من لا يوجد له مصدر للرزق».

ج) مفهوم الفكر الإسلامي للبطالة :

حمل الفكر الإسلامي مفهوماً للبطالة[2]. بحيث يمكن القول إن هذا المفهوم يؤصل لنوع جديد من أنواع البطالة، عرض هذا المفهوم الفقيه محمد بن عبد الرحمن الوصابي اليمني (٧١٢هـ – ٧٨٢هـ) في كتابه البركه في فضل السعي

(١) تيسير متولي «البطالة تحاصر الاقتصاد العربي»، الأهرام الاقتصادية، العدد (١٩٣٦)، بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٣م، ص٣٣.

(٢) أ.د/ رفعت السيد العوضى «الموارد الاقتصادية للعالم الإسلامي» (د ن ت)، (ص ١١١، ١١٢).

والحركة، يعرف البطالة بأنها: الكسل عن العمل لكسب الحلال أو الكسل عن القيام بأمر الآخرة. هذا التعريف يعكس خصائص الاقتصاد الإسلامي، ذلك أن المجتمع الذي يعيش في ظل تطبيق هذا الاقتصاد حين تظهر فيه البطالة؛ فإن تشريعات الإسلام تعمل على علاج البطالة بواسطة المسئوليه عن دخول المتعطلين إلى أنشطة اقتصادية، ولهذا فحين لا ينهض المتعطل إلى هذه الأنشطة ويعمل فإن تعطله يكون نوعاً من الكسل.

د) التعريف السائد:

يمكن تعريف البطالة من خلال تعريف العاطل **(UNEMPLOYED)** عن العمل[1].

وقد عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه (كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى[2].

ومن هذا التعريف نستطيع القول إن تعريف البطالة يشمل كلاً من الذكر، والأنثى ولكن عندما يطبق في بعض البلاد العربية الإسلامية التي تعزف المرأة فيها عن سوق العمل فإن التعريف يجعلها تخرج عن زمرة العاطلين كما يمكننا القول بأن وصف البطالة ينطبق على الشخص الذي ينبغي أن يتوافر فيه شرطان:

(١) أ.د/ أحمد محمد عبد العظيم الجمل ـ «البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام» ـ مرجع سابق، ص ٢٤.
(٢) أ.د/ عاطف عجوة، «البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة» المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ـ الرياض ١٩٨٥م، ص٢٠.

الشرط الأول : القدرة على العمل .

الشرط الثاني : البحث عنه .

ولذلك ينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل ((LABOUR MARKET)) لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطُروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

ووفقاً لهذا التعريف يمكن حساب معدل البطالة (UNEMPLOYMENT RATE) وهو معدل لا يمكن تحديده بدقة، حيث يصعب حساب معدل البطالة على أساس الساعات التي تم اشتغالها، كما أنه في فترة الركود يتخلى العديد من العمال عن البحث عن العمل. والذي يتم احتسابه وفقاً للمعادلة التالية[1]:

معدل البطالة = عدد العاطلين ÷ القوة العاملة × ١٠٠ .

معدل مشاركة القوى العاملة = قوة العمالة ÷ النسبة الفاعلة × ١٠٠ .

ويقصد بالقوى العاملة: جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل، وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة[2].

ثانياً: تقسيمات البطالة وأنواعها :

للبطالة تقسيماتها المختلفة و في كل قسم العديد من الأنواع المختلفة أيضاً القسم الأول: من حيث إرادة العاطل (الاختيارية، والإجبارية)،

(١) من ويكيبديا – الموسوعة الحرة – «بطالة» htt://ar.wikwpedia.org/wiki/.(p1)(12/2/2013)

(٢) أ/ خلود عطية الفليت. «تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآليه علاجها من منظور إسلامي»؛ رسالة ماجستير مقدمة إلى مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية أصول الدين الجامعة الإسلامية، أبريل ٢٠٠٧، ص١٠٩.

والتقسيم الثاني : من حيث الظهور والخفاء (سافرة، ومقنعة)، التقسيم الثالث : من حيث تأثير السوق (احتكاكية، وهيكلية، وتكنولوجية) التقسيم الرابع: من حيث استمرارها (مستمرة، ومزمنة، وعارضة) وسيتم في السطور القادمة التعرف على كل نوع من أنواع البطالة في المجتمع العربي الإسلامي[1].

التقسيم الأول: من حيث إرادة العاطل (بطالة اختيارية و بطالة إجبارية):

هذا التقسيم يتفرع منه نوعان من أنواع البطالة، وهما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية وفيما يلي التعرف على كل نوع:

النوع الأول : البطالة الإختيارية :

وهي بطالة من يقدر على العمل مع توافر فرص للعمل، ولا يوجد مانع لذلك أي تكون البطالة بإرادة الفرد، وتتمثل في رفض الشخص القادر على الوظيفة، حيث يرى أنها لا تتناسب مع مؤهلاته مثلاً[2].

كما تكون في حالة الاستقالة وترك العمل ذاته، أو رغبة الفرد في الراحة عند توافر مصدر جيد للدخل، وهو ما يسمى بتعطل المترفين أو (التعطل الإرادي[3]) لأصحاب القناطير المقنطرة من الذهب والفضة وهؤلاء للأسف تسببوا في إصابة الأمم، والشعوب بأكبر النكبات من وراء تعطلهم، وهناك من

---

(١) أ.د/ رمزي زكي «الاقتصاد السياسي للبطالة»؛ تحليل لأخطر مشاكل الرأسمالية المعاصرة أصدره المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت ١٩٩٠، ص (٢٢).

راجع: أ.د/ رفعت السيد العوضي «الموارد الاقتصادية للعالم الإسلامي»، مرجع سابق، ص ١١١.

(٢) أ/ مها النحاس «البطالة ما هي؟»، جريدة الأهرام، العدد (٤٣٦٠٩)، بتاريخ (٢٠٠٦/٤/٣٠)، ص٣٨.

(٣) أ.د /عبد الباسط وفا «التنمية الاقتصادية مقارنة بالفكر الإسلامي» أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية - كلية الحقوق جامعة حلوان ؛ دار النهضة العربية، ص ٢٥٦.

يعيش دون عمل لادعاء التفرغ للعبادة، وقد نهى الإسلام عن هذا النوع من التعطل، و قد حرص على أن لا يترك هؤلاء دون عمل فحارب الترف، والانغماس في الفتن الدنيوية، مع بقاء الحياة كما هي عليه من حيث التكسب، وطلب الرزق الحلال، فليس معنى التفرغ لعبادة الله تعالى أن نترك أعمالنا، وأشغالنا، ووظائفنا، وتجاراتنا ثم نرحل إلى المساجد عاكفين ! هذا لا يقوله عاقل؛ لأن الحياة سوف تتعطل والله تعالى لن يرزق أحدا إلا بسعي، وعمل، وإنما المقصود ألا ينسى المؤمن الدار الآخرة، وعبادة الله عزّ وجلّ، وينشغل بالدنيا انشغالا كليا بحيث تصبح الدنيا أكبر همه ومبلغ علمه، ومصدر سعيه! فهذا هو الشقاء، والنكد، والحرمان نسأل الله السلامة منه؛ والعافية.

النوع الثاني : البطالة الإجبارية :

وهي لا اختيار للإنسان لها، وإنما فرضت عليه أو ابتلى بها، أي أن تحدث البطالة رغماً عن الإنسان ذاته، فنجد أن الشخص القادر على العمل، والراغب فيه يبحث عنه، ولكنه لا يجده، فيطلق على هذا الشخص أنه مُتعطل .

لذلك فرق رجال الاقتصاد في التعريف بين العاطل، والمتعطل[1]؛ فيرون أن العاطل هو من لا يبحث عن العمل، أو لا يريده رغم توافر فرصته أي تعطل ارادي كما وضحناه سابقاً، أما المتعطل فهو الشخص الذي يريد أن يعمل، ولكنه لم يجد الفرصة لذلك، أي أن العمل خارج عن إرادته وهو ما يسمى بتعطل الفقراء، أو(التعطل اللا إرادي). وقد يرجع سببها إلى أن الفرد

(١) أحمد محمد عبد العظيم الجمل. «البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام» . مرجع سابق، ص ٣٠
أ.د/ عبد الباسط وفا «التنمية الاقتصادية مقارنة بالفكر الإسلامي» مرجع سابق، ص٢٥٧ .

كان لديه عمل ثم فقده بسبب تغير البيئة، أو تطور الزمن، أو كساد تجارته، أو أنه يفتقر لرأس المال لإدارته في التجارة والمشروعات الصغيرة .

التقسيم الثاني: من حيث الظهور والخفاء (بطالة سافرة- بطالة مقنعة)

النوع الأول: البطالة السافرة :

والمقصود بها وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولكنهم لا يجدون عملاً، فهي حالة من التعطل الظاهر عن العمل، والتي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، وهذا النوع من البطالة يحظى باهتمام كبير من الجهات المعنية في الدول النامية.

النوع الثاني: البطالة المقنعة :

ويعرف هذا النوع بأنها ليست بطالة حقيقية، ولكنها عبارة عن سوء استخدام للأيدي العاملة، فهيَ حالة ملازمة للتخلف الاقتصادي، وهيَ تحدث عندما يؤدى عامل ما عملاً دون مستوى مؤهلاته[1]، أو أداء مجموعة لعمل يمكن أن يؤدى، ويتقن بعدد أقل منهم، أو أن قوة العمل التي تشغل بعض الوظائف لا تؤدى دوراً ملحوظاً ؛ لأنها تعمل بجزء بسيط من طاقتها، أي أنها عماله فائضة لاحاجة إليها.

وعلاج هذا النوع هوتحويل الفائض من العمال المتكدسين في مؤسسة أو قطاع ما إلى مؤسسات، أو قطاعات أخرى، أو خلق فرص عمل جديدة لهم.

(١) أ.د/ زين بن محمد الروماني «البطالة العمل والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي» ١٤٢٢هـ، (د ن ت) ص ١٥، ١٦.

التقسيم الثالث : من حيث تأثير السوق (الاحتكاكية ـ الهيكلية ـ التكنولوجية)[1].

النوع الأول : الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التحولات في الأعمال، والمهن الحرة، فهي تحدث في فترة زمنية معينة إما بسبب الموظف نفسه سواء كان يبحث عن عمل، أو تاركاً وظيفته بحثاً عن وظيفة أخرى[2]، في مكان آخر أو قطاع آخر، وقد تحدث من قبل الشركة، أو المؤسسة، نتيجة الوقت الذي تأخذه في الاستطلاع إلى الملف المقدم من قبل الموظف، أو العامل للتأكد من قدراته، ومهاراته، ومدى مناسباتها مع متطلبات الوظيفة .

وبالتالي السمة المميزة للبطالة الاحتكاكية هيَ المرونة وديناميكية سوق العمل: لذلك يطلق عليها أيضاً اسم البطالة المؤقتة، أو بطالة التنقل.

النوع الثاني: البطالة الهيكلية:

هي نوع من التعطل يصيب جانباً من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي[3]، وهي ناتجة عن تغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط استغلال أفضل، ومن أجل ربح أعلى[4].

---

(١) أ.د/ محمد ناجي حسن خليفة «البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية» كلية الإدارة والاقتصاد جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا. (د.ن ت) ص ٤ .

(٢) من ويكيبديا ـ الموسوعة الحرة «بطالة» httt://ar.wikwpedia.org/wiki مرجع سابق

(٣) أحمد محمد عبد العظيم الجمل ـ «البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام» مرجع سابق، ص ٣٢ .
دراسة بعنوان «البطالة مفهومها وأنواعها ومعالجاتها»، المصدر جريدة الصباح ١٤/٥/ ٢٠٠٦م معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات – واشنطن www. Siironling . org.، ص ٢ .

(٤) من ويكيبديا ـ الموسوعة الحرة ـ «بطالة» (12/2/2013)(p1)/.htt://ar.wikwpedia.org/wiki مرجع سابق.

أو الناتجة من تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى مثال (الكويت) حيث حدوث تحول في الاقتصاد النفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيين لوظائفهم البسيطة.

فهذا النوع من البطالة يمكن معالجته عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة، والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد[1].

النوع الثالث: البطالة التكنولوجية:

البطالة التكنولوجية تسمى أيضاً بالبطالة الفنية، والتقنية، ويرجع ذلك بسب أنها تنتج نتيجة استبدال اليد العاملة بالتقدم التقني[2]، مثل الاستعانة ببرامج، وأجهزة الحاسب الآلي بديلاً عن العمال، والآلات في الإنتاج بدلاً من الجهد العضلي أى التحول إلى الحركة الميكانيكية.

فهي استخدام آلات جديدة، وحديثة الظهور في التوسع، وزيادة نطاق الإنتاج، وزيادة الدخل القومي، وارتفاع مستوى المعيشة، بالنسبة للمجتمع ككل.

فالآلات الحديثة المتطورة توفر الجهد، والوقت، وتنتج بكميات كبيرة، بالإضافة إلى جودة المنتج، لذلك يفضل أرباب العمل توفير الطاقة البشرية، بل التخلص منها ويحل مكانها تلك الآلات[3].

---

(١) دراسة بعنوان «البطالة والتضخم- السياسة المالية- والتوازن الاقتصادي»
www.Cba.Edu.Kw/ma lomar/11-11doc P.(102)

(٢) راجع: د/ أحمد محمد عبد العظيم الجمل- «البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام»- مرجع سابق، ص٣٢.

(٣) أ/ محمد حسن يوسف «موسوعة المصطلحات الاقتصادية ١» مدير عام بنك الاستثمار القومي
www.alriyadh.com/ 2010 / 7/21 article 545596.htm. p.10.

التقسيم الرابع: من حيث استمرارها (مستمرة ـ مزمنة ـ عارضة)

النوع الأول : البطالة المستمرة :

وتسمى أيضاً بالبطالة المتواترة أو المتواصلة، وهي ذات مفهوم عكسي، مثلها مثل البطالة المقنعة، حيث لا يقصد بها عدم العمل، ولكن العمل المتواصل ولكن دون جدوى، حيث يكون العمل غير منتج إنتاجاً كافياً، فيكون المقابل لذلك هو الانخفاض الشديد في الأجر.

النوع الثاني : البطالة المزمنة :

وهى التي تستمر لفترة طويلة من الزمن، حيث تنتج عن عدم مرونة الاستثمار وجموده، فيكون الأمل في الإصلاح ضعيفاً لرسوخ أسباب البطالة من ضعف الجهاز الإنتاجي، وقلة رأس المال، والتقلب الشديد في سوق العمل، مع انعدام الخبرات وضآلة المدخرات[1].

النوع الثالث: البطالة العارضة :

وتسمى بالبطالة العابرة، أو الطارئة، وهي التي تحدث في الصناعة في حالات الطوارئ، أي في الظروف غير العادية، أو غير المألوفة، وتكون مؤقتة فلا تستمر عادة لفترات طويلة.

مثال ما يحدث للعمالة عند غلق محلات، ومجازر الدواجن عند تفشي أنفلونزا الطيور، أو غلق المجازر العامة عند تفشي جنون البقر، أو الحمة

(١) دراسة بعنوان «البطالة والتضخم ـ السياسة المالية ـ والتوازن الاقتصادي»
www.Cba.Edu.Kw/ma lomar/11-11doc P (103) مرجع سابق

القلاعية، وهذا النوع من البطالة يندرج تحتها البطالة الإقليمية، أو المحلية[1]، والتي تحدث نتيجة كارثة طبيعية أو بيئية (زلازل ـ سيول ـ انتشار وباء معين...) أو سياسية (حروب ـ ثورات ـ احتجاجات ..) في إقليم معين.

ثالثاً: البطالة في الوطن العربي بين الماضي والحاضر والمستقبل:

تعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية، حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم. وحسب الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، صدر عام ٢٠٠٤، قدّرت نسبه البطالة في الدول العربية ما بين ١٥ و ٢٠٪. وكان تقرير منظمة العمل الدولية قد ذكر في عام ٢٠٠٣، أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلى ٦,٢٪، بينما بلغت النسبة في العالم العربي في العام نفسه ١٢,٢٪. وتتزايد سنويا بمعدل ٣٪. وما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، هو أن ٦٠٪ تقريبا من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين[2].

ووصفت منظمة العمل العربية، في تقرير نشر في شهر مارس ٢٠٠٥، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بالأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع، وأنه «في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء». ويجب على الدول العربية ضخ نحو ٧٠ مليار دولار، ورفع معدل نموها الاقتصادي من ٣٪ إلى ٧٪، واستحداث ما بين ٨٠ و ١٠٠ مليون فرصة عمل حتى العام ٢٠٢٠، حتى

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر أيلول (٢٠٠٥) ـ ذكر في دراسة لمجموعة من الباحثين ـ أ/ سعيدي يحيى ـ أ/ بقرة رابح ـ بعنوان «الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي»؛ ص ١٣.

(٢) راجع: د/ أحمد محمد عبد العظيم الجمل ـ «البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام» ـ مرجع سابق، ص٣٦.

تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة، ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، بالإضافة إلى جزء من العاطلين[1].

ويؤكد تقرير منظمة العمل العربية أنه لم تعد هناك دول عربية محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد قبل سنوات، وبخاصة في دول الخليج العربي، حيث يبلغ معدل البطالة في السعودية، أكبر هذه البلدان حجماً، وتشغيلاً واستقبالاً للوافدين ـ نحو ١٥٪، وفي سلطنة عُمان ١٧,٢٪، وفي قطر ١١,٦٪. أما في باقي الدول العربية، فلا يختلف الوضع كثيراً، حيث تقدر نسبة البطالة في الجزائر بنحو ٢٣,٧٪ ـ حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. وتقدر بنسبة ١٥٪ في تونس. ويقول خبراء: إن دول المغرب العربي الثلاث تحتاج إلى خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويًّا من أجل الحد من ظاهرة الهجرة[2].

الواقع أن ظاهرة البطالة باتت تؤرق أغلب البلدان العربية، وتوضح إحصاءات منظمة العمل العربية مدى خطورة هذه الظاهرة على النحو التالي:

أ. تصل نسبة البطالة حاليًا إلى ١٥٪ من إجمالي القوى العاملة العربية، أي ما يعادل حوالي ١٨ مليون عاطل يبحثون عن العمل، وقادرون عليه ولا يجدونه، ويتوقع ارتفاع هذا العدد بالنظر إلى أن حجم القوى العاملة العربية في ازدياد مطرد. ففي الدول العربية يتراوح معدل البطالة في الفترة

(١) راجع التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر أيلول (٢٠٠٥).ذكر في دراسة لمجموعة من الباحثين. أ/ سعيدي يحيى، أ/ بقرة رابح ـ «الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي» ص ١٢، ١٣ المرجع السابق.

(٢) راجع التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر أيلول (٢٠٠٥) ـ «الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي» ص ١٢، ١٣ المرجع السابق.

(٢٠٠٠م-٢٠٠٣م) ما بين ١,١٪ و٣,٩٪ من إجمالي القوى العاملة في الكويت، والإمارات والبحرين وقطر، وما بين ٢٦٪ و٢٨٪ في الجزائر، والعراق، وفلسطين. وتعاني فئة خريجي التعليم العالي من أعلى معدل للبطالة مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى، واستفحلت هذه الظاهرة في العديد من الدول العربية؛ حيث تبلغ معدلاتها الضعفين في الأردن، وثلاثة أضعاف البطالة بين الأميين في الجزائر، وخمسة أضعاف في المغرب [illegible] في مصر. مما دفع بـ [illegible] يدة من هذه الفئة للعمل خارج تخصصهم. ويتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٥ مليونًا في العام ٢٠١٠، [illegible] حجم الداخلين الجدد في سوق العمل العربية بنحو ٣ ملايين عامل سنويًا، وتقدر حجم الأموال اللازمة لتوفير فرص عمل لهم [illegible] دولار سنويًا[1].

ب. غالبية العاطلين عن العمل من الداخلين الجدد في سوق العمل، أي من الشباب، ويمثل هؤلاء تقريبًا ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل في دولة البحرين و٨٤٪ في الكويت، وما يزيد على الثلثين في مصر والجزائر. أما معدلات البطالة بين الشباب نسبة إلى القوى العاملة الشابة فقد تجاوزت ٦٠٪ في مصر، الأردن، وسورية وفلسطين و٤٠٪ في تونس، والمغرب والجزائر.

ج. تستحوذ دول اتحاد المغرب العربي على الجانب الأكبر من قوة العمل العربية

(١) راجع تقرير صندوق النقد العربي، «العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية» مكتبة منظمة العمل العربية، ص٢٠.

بنسبة ٣٧,٨٪؛ حيث يوجد بها حاليًا ٣٣,٥ مليون عامل، من المتوقع زيادتها إلى ٤٧ مليونًا عام ٢٠١٠، ثم دول مصر والأردن واليمن والعراق، وبها ٢٥,٢ مليونًا تصل إلى ٣٥ مليونًا عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٧,٧٪ ودول مجلس التعاون الخليجي، وبها ٨,٣ ملايين تصل عام ٢٠١٠ إلى ١١,٤ مليونًا بنسبة ٩,٣ ٪ من قوة العمل، فيما يتوزع الباقي، وهم ٢٢,٦ مليونًا، على بقية الدول العربية، ومن المنتظر زيادتهم إلى ٣٠ مليونًا عام ٢٠١٠[١].

وتتفاوت معدلات البطالة من دولة عربية لأخرى؛ ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ترتفع حدة الظاهرة؛ حيث تبلغ ٢٠٪ في اليمن، و٢١٪ في الجزائر، و١٧٪ في السودان، و٩٪ في مصر، و٨٪ في سورية. وفي المقابل تنخفض في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة؛ ففي سلطنة عمان يوجد نحو ٣٣٠ ألف عاطل عن العمل، وفي السعودية نحو ٧٠٠ ألف، وفي الكويت يصل العدد إلى ٣ آلاف فقط.

وكذلك ترتفع معدلات البطالة المقنعة في جميع الدول العربية، وتختلف دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع بقية الدول العربية في كون أن معدلات البطالة المقنعة تتجاوز كثيراً معدلات البطالة السافرة بين المواطنين[٢].

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر أيلول (٢٠٠٥) ـ ذكر في دراسة لمجموعة من الباحثين ـ أ/ سعيدي يحيى، أ/ بقرة رابح «الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي»؛ ص ١٣، ١٤ مرجع سابق .

(٢) انظر: منظمة العمل العربية «الندوة القومية حول توطين الوظائف وسياسات الإحلال للعمالة العربية» القاهرة ٢٥-٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٠ م، ص ٨٤، ٨٥.

رابعاً: مستقبل سوق العمل العربي:

يعد إعداد القوى العاملة، ومن ثم توفير فرص عمل كافية، ومعقولة لها وفقاً لتغيرات السوق بالدولة العربية الإسلامية في الوقت الحالي مشكلة تؤرق الدولة بقطاعيها العام، والخاص، والداخلين الجدد لأسواق العمل، وصانعي القرار، والمهتمين، نظراً لأن نسب البطالة السائدة حالياً بالعالم العربي الإسلامي تعد من أعلى النسب عالمياً، وعلى الرغم من أن الأسواق العربية تقوم بتوليد فرص عمل سنوية لا بأس بها، إلا أنها غير كافية لمقابلة الطلب المتزايد على التوظيف حالياً، ومستقبلاً .

وأن تقديرات حاجة أسواق العمل لاستعاب القوى العاملة العربية في المستقبل من عدة جهات تقديرات كبيرة، وأقرب للتشابة فيما بينها، فهناك على الأقل أربعة تقديرات[1] من (٢٠٠٢ م ومن ٢٠٠٩ م وحتى ٢٠١٥) ومن (٢٠٠٩م وحتى ٢٠٢٠م) يمكن استعراضها لتحديد موقف مستقبل أسواق العمل العربية، فقد رصد تقرير التنمية البشرية العربية الذي أصدر في العام ٢٠٠٢م (أكثر من ٦ مليون وظيفة سنوية) بافتراض نمو التوظيف في أسواق العمل بنسبة سنوية قدرت بنحو ٢-٣٪.

التقدير الأول: ويرى التقدير انه إذا استمر منوال البطالة السائد في العام ٢٠٠٢ م فإن حجم البطالة سيتضاعف بحلول العام ٢٠١٠ م ليصل إلى نحو ٢٥ مليون باحث عن العمل، كما يرى أيضاً أن تخفيض البطالة بنسبة معقولة

(١) أنظر منظمة العمل العربية المرجع السابق نفس الصفحة .

يتطلب خلق ٥ مليون فرصة عمل سنوياً على أقل تقدير، في الفترة من ٢٠٠٢م وحتى ٢٠١٠م[١].

التقدير الثاني : وفي عام ٢٠٠٩م قدرت منظمة العمل العربية أن الدول العربية تحتاج إلى توفير نحو ١٠٠ مليون فرصة عمل حتى العام٢٠١٥ م، بما يعادل توفير ٦ مليون فرصة عمل سنوية في مقابل حوالي ٣مليون فرصة عمل سنوياً تتوفر حالياً[٢].

التقدير الثالث: هذه التقديرات شملت أغلب الدول العربية **مثل (شمال أفريقيا والشرق الأوسط)** في العام ٢٠٠٢م توصلت إلى أن هناك حاجة لخلق ٤٧ مليون وظيفة حتى عام ٢٠١٢م، بمعدل بلغ ٤,٧ مليون وظيفة سنوياً[٣].

التقدير الرابع: وفي تقديرات أخرى لمنظمة العمل العربية نشرت في العام ٢٠٠٧م ترى أن الدول العربية تحتاج إلي مالا يقل عن ٧٠ مليون وظيفة حتى عام ٢٠٢٠. (بما يعادل ٥,٤ مليون وظيفة سنوية) كل هذه التقديرات ومراحل تطورها أن أسواق العمل العربية ينبغي أن توفر فرصاً للتوظيف تزيد عن تلك التي توفرها حالياً (في حدود ٣ مليون وظيفة سنوياً)[٤].

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٢، تقرير التنمية البشرية العربية «خلق فرص للأجيال القادمة»، ص ١٥ .

(٢) أنظر: جريدة نوافذ «مقابلة مع مدير منظمة العمل العربية»، بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٠٩ ص ٧٦.

(٣) Ragui Assaad, 2002 The Macroeconomics of Labour Market Bourgeoning Labor Market, ECES Working Paper No. 71 Keep Pace With a

(٤) منظمة العمل العربيه «الندوة القومية حول توطين الوظائف وسياسات الإحلال للعمالة العربية» القاهرة ٢٥-٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٠ م، ص٨٤. مرجع سابق .

والجدول التالي يوضح تقديرات القوى العاملة العربية ونسب البطالة:

الجدول رقم (١)

تقديرات القوى العاملة العربية ونسب البطالة (١٩٩٣م - ٢٠٢٠م) (بالمليون)

السنوات / الوصف	١٩٩٣	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٧	٢٠١٠	٢٠٢٠
تقديرات القوي العاملة	٧٢,٠	٩٤,٠	٩٨,٠	١٠٤,٠	١١٥,٥	١١٨,٩	١٣٥,٠	١٤٦,٠	١٨٥,٠
تقديرات الزيادة السنوية	-	٥,٢	٤,٠	٣,٣	٥,٨	١,١	٣,١	٤,٢	٣,٩
نسبة الزيادة السنوية (٪)	-	٧,٢	٤,٣	٣,٦	٥,٥	٠,٩	٢,٤	٤,٢	٢,٧

المصدر:

Bader El Din A. Ibrahim, 2010, Intra-National Labour Mobility among Arab Gulf in the Context Of The Financial Crisis & the Gulf Monetary Cooperation Council States Union, in Inter-regional Labor Mobile in The Arab World, IOM, ALO and PID Regional Study, Cairo. P.124.

ومن الجدول السابق يتضح أن معدلات الزيادة العربية لا تزال بوجه عام متواضعة، ولا تتناسب مع طبيعة، وحجم تحديات ارتفاع معدل النمو السكاني ولم تكن بالقدر الكافي لتوفير فرص عمل، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة عبر السنوات الماضية، حيث من المتوقع أن تصل نسبة البطالة إلى ٢١,٩٪ في العام ٢٠١٠م، بعد أن كانت ١٤٪ في العام ٢٠٠٧م، و١٠٪ في العام ١٩٩٣م.

والجدول التالى يوضح تقديرات أعداد المتعطلين بالمليون ومتوسط نسبة البطالة المقدرة لبعض الدول الإسلامية.

=(ملحوظة): هذه التقديرات شملت الدول العربية الإسلامية في شمال أفريقيا، ودول الشرق الأوسط (المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، العراق، اليمن، البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، غزة والضفة الغربية، والإمارات، بالإضافة إلى إيران).

الجدول رقم (٢)

تقديرات أعداد المتعطلين بالمليون ومتوسط نسبة البطالة المقدرة لبعض الدول الإسلامية

(١٩٩٣-٢٠٢٠)

السنوات / الوصف	١٩٩٣	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠٢٠
تقديرات أعداد المتعطلين (بالمليون)	٧,٢	١١,٧	١٢,٠	١٦,٤	٢١,٦	-	١٧,٠	٣٢,٠	غير متوفر
متوسط نسبة البطالة المقدرة	١٠,٠	١٢,٤	١٤,٠	١٥,٧	١٨,٧	١٥,٠	١٤,٣	٢١,٩	غير متوفر

المصدر:

The World Bank, 2003 Job Growth and Governance in the Middle East and north African.

فهذه التقديرات توضح مدي حجم مشكلة البطالة التي يعاني منها مجتمعنا العربي الإسلامي في الماضي والحاضر، والمستقبل. وفي السطور التالية محاولة لتوضيح الأسباب التي أدت إلى وجود مشكلة البطالة وتفاقمها.

خامساً: أسباب مشكلة البطالة:

يُرجع الخبراء في الأنظمة الوضعية؛ تفشي ظاهرة البطالة إلى الأسباب الآتية[١]:

(١) في أستفتاء الكتروني نشر على موقع راديو عَمان نت لمدة اسبوع (١-٨) ٢٠٠٥) شارك فيه ١٧٥ شخصاً، أجابوا على سؤال ما هو السبب الرئيسي وراء تفشي ظاهرة البطالة وأرتفاع نسبتها في الأردن ؟ ومن الإستفتاء ظهر ان حوالى نصف المصوتين يعتقدون أن (سياسات الحكومة الاقتصادية) هي السبب الرئيسي وراء ارتفاع نسبة البطالة في الأردن تليها (ثقافة العيب تجاه بعض المهن الحرة) حيث صوت لها قرابة ربع العينة أما الربع المتبقية من العينة صوتت على أن السبب وراء ارتفاع نسبة البطالة هي (سياسات الحكومة التعليمية) ثم (العمالة الوافدة).لمزيد من التفصيل أنظر د/ أحمد محمد عبد العظيم الجمل- «البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام» مرجع سابق.

١- خطأ السياسات التى تتبعها الدولة:

أي تراجع الدولة في اتخاذ الآليات اللازمة لخلق فرص عمل جديدة، سواء في القطاع الحكومي الإداري أو في القطاع الإداري العام، والمرافق العامة، أو قد يرجع السبب إلى اتباع الدولة لسياسات خاطئة تكون السبب وراء زيادة نسبة البطالة فعلى سبيل المثال ظاهرة المعاش المبكر، فبعد تسوية معاش الموظف يجد نفسه قادراً على العمل فينضم إلى قائمة العاطلين، عدم توفير وتجهيز أماكن لمتحدي الإعاقة الذي لديه قدرة على العمل فبالتالي تنضم هذه الفئة أيضاً إلى طابور المتعطلين، وتراجع الدولة تجاه عدد كبير من الخريجين سنوياً دون أن تقوم بوضع الخطط المتوسطة وطويلة الأجل لتغطية حاجة السوق المحلية من الخريجين، أو وضع دراسة للتخصصات المطلوبة لسوق العمل لكي يتم توجيه الشباب للدراسة في هذه التخصصات، مع عدم تدريبهم وتأهيلهم لمواجهة سوق العمل الجديدة والمتطورة، فالدول الإسلامية لم تأخذ في الحسبان وضع وتطوير خطة استراتجية للتعليم العام بحيث تكون أكثر ارتباطاً بإحتياجات سوق العمل.

٢- خطأ الفرد نفسه:

فقد يكون الفرد نفسه هو السبب في وجوده أو انضمامه لطابور العاطلين وذلك بإصراره على العمل في مجال تخصص دراسته وشهادته، ورفضه لأي تغير في مسار حياته العملية، فهو يعلم جيداً بعدم توافر وظائف خالية، أو فرص عمل في مجال تخصصه، ومع ذلك تكون لديه الرغبه في عدم تطويره لنفسه من خلال اكتساب بعض المهارات التي من الممكن أن تساعده في فتح بابٍ لفرص

عمل جديدة، كالتدريب على الحاسب الآلي أو اكتساب اللغات أو التدريب على حرفة[1] معينة مثلاً، فإحجام الشباب العربي عن الانخراط في الحرف والأعمال اليدوية، والصناعية والنظرة الدونية لها، ومحاولة الانفلات منها إن أمكن، ساعد على زيادة نسبة البطالة في عالمنا العربي الإسلامي.

٣- الزيادة السكانية :

على الرغم من أن معدل الوفيات في الوطن العربي قد بدأ في الانخفاض في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإن انخفاض معدل الإنجاب لم يبدأ إلا في الستينيات في القليل من البلدان العربية ولم ينتشر إلى معظمها إلا في بداية السبعينات إلى منتصف الثمانينات، ولا يزال عدد محدود منها لم يشهد بعد انخفاضاً في معدل الإنجاب .

ونتيجة الانخفاض الكبير في معدل الوفيات، والتباطؤ في انخفاض معدل الإنجاب، شهد النصف الثاني من القرن العشرين ارتفاعاً شديداً في معدل نمو السكان ليصل إلى أعلى مستوى له سنة ١٩٨٠م ٣٪ ليبدأ في الانخفاض تدريجياً حتى وصل إلى ٢٪ في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وهي نسبة أعلى من متوسط معدل نمو السكان في العالم (أقل من ١,٢٪سنوياً)[2].

---

(١) التدريب هو جهد يبذل خلال فترة زمنية معينة لإكتساب الأفراد المعارف، والمهارات، اللازمة لأداء عمل ما، وتشكيل سلوكياتهم بما يسمح لهم بالتصرف الإيجابي في مواقف معينة لضمان استمرارية التميز في كفاءة الأداء، بالإضافة إلى تكوين المهارات، وصقل المواهب، ومحصلة التدريب، التي تؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للأفراد، وتثري تراكماتها الإنماء الذي ينشدة المجتمع، ويسعى إلى تحقيقه. أنظر «البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام» مرجع سابق، ص ٤٠ .

(٢) راجع: منظمة العمل العربية «التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية» تشرين الأول ٢٠١٠، ص٤٣ .

ولذلك أرجع الخبراء أن نسبة البطالة ترتفع في أي دولة نتيجة للزيادة السكانية أي ارتفاع معدلات النمو السكاني مقارنة بمعدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي يكون عدد المشتركين في النشاط الاقتصادي بمعدلات أعلى من ازدياد فرص العمل المتوافرة في السوق المحلية، فتتفاقم مشكلة البطالة، وذلك بسبب عدم ملاحقة معدل النمو الاقتصادي لمعدل نمو السكانى[1]. والجدول التالي يوضح متوسط معدل النمو السكاني خلال الفترتين (٢٠٠٠- ٢٠٠٦) و (٢٠٠٦- ٢٠١٠).

(١) في أستفتاء الكتروني نشر على موقع راديو عَمان نت لمدة اسبوع (١- ٨) ٢٠٠٥) مرجع سابق .
- الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، «النمو السكاني والتنمية الاقتصادية» ٢٠٠٦ نشر في الموقع الإلكتروني التالي:
www.vesourcecrisis.com/index.Php/growth/465-16

الجدول رقم (٣) يوضح

متوسط معدل النمو السكاني في الدول العربية الإسلامية خلال الفترتين

(٢٠٠٠- ٢٠٠٦) و (٢٠٠٦- ٢٠١٠)(٪)

البلدان	٢٠٠٠-٢٠٠٦	٢٠٠٦-٢٠١٠
الأردن	٢,٤	٢,١
الإمارات	٤,٩	١,٧
البحرين	٢,٥	١,٧
تونس	١,٢	١,١
الجزائر	١,٥	١,٦
جيبوتي	٢,٤	٢,٠
السعودية	٢,٤	٢,٤
السودان	٢,٢	٢,٦
سوريا	٢,٣	٢,٦
الصومال	٠,٨	١,١
العراق	٢,٠	٢,٠
عمان	٣,٤	١,٥
فلسطين	٤,٨	٣,٤
قطر	٦,٠	٢,٠
الكويت	٢,٨	١,٤
لبنان	١,١	١,٠٥
ليبيا	٢,٣	٢,٠
مصر	١,٦	١,٩
المغرب	١,٦	١,٦
موريتانيا	٣,٧	٢,٨
اليمن	٣,٥	٣,٠
معدل النمو لمجموع البلدان في الفترتين	٢,٢	٢,٠

المصدر : منظمة العمل العربية ٢٠٠٨ : التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية

ILO.World Bank & Official Statistics from Various Arab Countries.

ومن الجدول السابق نلاحظ تفاوتاً كبيراً في معدلات نمو السكان للبلدان العربية، وللتوضيح قمنا بتقسيم الدول إلى أربعة مجموعات.

المجموعة الأولى: تونس، والصومال، ولبنان، وفيهم بلغت معدلات النمو أدناها، ويعود السبب وراء انخفاض معدل نمو السكان في كل من تونس ولبنان إلى انخفاض معدل الإنجاب، والهجرة إلى الخارج بينما يفسر ذلك في الصومال بالحروب والمجاعات والهجرة أيضاً .

المجموعة الثانية: دول الخليج وتتصف بارتفاع معدلات نمو السكان بها وذلك لسببين رئيسيين: العمالة الوافدة، وارتفاع معدل الإنجاب مع انخفاض معدل الوفيات نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة، وتحسين الخدمات الصحية .

المجموعة الثالثة: تتكون من العراق، اليمن، موريتانيا، جيبوتي فلسطين، والسودان، وسوريا (وهي مجموعة غير متجانسة من حيث الكثافة السكانية، ومستوى الموارد الطبيعية) فهي تشترك في كونها تحقق معدلات نمو ديمغرافي مرتفع جداً، وذلك بسبب ارتفاع معدل الإنجاب، وانخفاض معدل الوفيات. وان كانت النسب في كل من اليمن وسورية تختلف الأن في عام ٢٠١٣ م نظراً للوضع السياسي الراهن.

المجموعة الرابعة: والتي تتكون من باقي البلدان العربية فيتراوح معدل نمو السكان فيها بين ١,٥ و ٢,٠ ٪وتتميز بالتحول السريع على منحنى التحول الديمغرافي، ذلك أن معظمها لم يشهد بداية الانخفاض في معدل النمو إلا مع بداية الثمانينات من القرن الماضي[١].

(١) راجع: منظمة العمل العربية «التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية» مرجع سابق، ص٤١، ٤٢.

٤- تضخم فئة الشباب:

فنتيجة للزيادة السكانية، والانخفاض الكبير في معدل الوفيات بالإضافة إلى بداية الانخفاض البطئ في معدل الإنجاب، أدي ذلك إلى زيادة في نسبة فئة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) في البداية ثم زيادة نسبة فئة الشباب (١٥ إلى ٢٤ سنة) و يطلق المختصون على الزيادة في الوزن النسبي بين هذه الفئة العُمرية من إجمالي السُّكان مُصطَلح (تضَخُم الشَّبَاب) فهذه الظَّاهرة تَبرز أكثر في البلدان التي شهدت بداية متأخرة، وحادة في انخفاض مُعَدَّلات الإنجاب بها، وعليه فإن معظم البلدان العربية تعيش حالياً ظاهرة (تضخم فئة الشباب)[١].

٥- تَفَشي الأُمية :

فَمن أسباب ارتفاع نسبة البطالة في الدول الإسلامية، هو ارتفاع مستوى الأُمية بين أفراد المجتمع[٢]، سواء كانت أُمية قراءة وكتابة، أو أُمية الحاسب الآلي (الأُمية الحضارية)[٣]، الأمر الذي زاد من صعوبة توفير فرص عمل لهذه الفئة، فتزداد الحاجة لتوفير العمل للأُميين، لما يعانون من فراغ، ولإبعادهم عن هوة

(١) منظمة العمل العربية «التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية» مرجع سابق، ص٤٤ .

(٢) أ.د/ ثروت اسحق «علم الاجتماع ودراسة السكان»، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٦ (د ن) ص ٥٨.

(٣) الأمية الحضارية: وتعني عدم مقدرة الاشخاص المتعلمين على مواكبة معطيات العصر العلمية والتكنولوجية والفكرية والثقافية والفلسفية الايديولوجية والتفاعل معها بعقلية دينامية قادرة على فهم المتغيرات الجديدة وتوظيفها بشكل ابداعي فعال يحقق الانسجام والتلاؤم مابين ذواتهم، والعصر الذي ينتمون إليه مؤمنين في ذات الوقت بمجموعة من العادات، والتقاليد، والمعتقدات الفكرية، والممارسات السلوكية، والمبادئ والمثل الاستاتيكية الجامدة التي تتعارض وطبيعة الحياة المتجددة على الدوام والتوافق.أنظر الموقع الإلكتروني التالي :/www.marefa.org/index.php أمية – ١١٥k.

الجريمة .

والإسلام قد أولى مسألة تحصيل العلم أهمّيّةً قصوى، حتّى إنّه اعتبره فرضاً، واجباً على كلّ مسلمٍ ومسلمةٍ، وقد تعرّضت جملة من الآيات القرآنيّة، والأحاديث النبوية الشَّريفَة لبَيَان فَضْل العلم، نذكر منها: قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الزمر:٩]، والحديث النبوي عن أنس بْنِ مَالِكٍ قَالَ:عن النبيِّ ﷺ أنه قالَ: «طَلَبُ العِلْمِ فَرِيْضَةٌ عَلَىْ كُلِّ مُسْلِمٍ»[1] وفي هذا الحديث تأكيد على أنّ طلب العلم أمر لا يتمايز فيه أحد عن أحدٍ، فهو واجب على الرجل والمرأة، الصغير والكبير، الشابّ والشيخ، الحاكم والمحكُوم، ولا يختصّ بطبقةٍ أو جنسٍ.

وقد جاء في تقرير للمجلس العربي للطفولة، والتنمية أن نحو نصف سكان العالم العربي ممن تجاوزوا ١٥ عاماً أميون، وإن أعداداً من الأطفال العرب لا يلتحقون بالمدارس، وتتسرب أعداد أخرى من الملتحقين بها. وقدر المجلس أن عدد الأميين في الدول العربية «يقدر بـ٦٠ مليونا من إجمالي عدد السكان فوق سن الـ١٥ بنسبة ٤٨,٤ ٪. وتفاوت النسبة بصورة كبيرة من بلد عربي إلى آخر فتزيد على ٥٠ ٪ في بعض الدول، وتنخفض إلى حوالي ١٠ ٪ في دول أخرى. وترتفع نسبة الأمية بين الإناث بشكل ملحوظ عنها بين الذكور في جميع الدول العربية، وأن حوالي ١٠٪ من الأطفال العرب لا يلتحقون بمدارس».

(١) رواه ابن ماجة (٢٢٤). وصححه الألباني (٢) ابن ماجة (٢٢٤).

كما ورد في تقرير للمنظمة العربية للثقافة والعلوم «الألكسو» أن عدد الأميين في العالم العربي سبعين مليون شخص ـ ما يعادل نسبة ربع السكان العرب ـ خلال سنة ٢٠٠٥م، وقد أشار التقرير أيضاً إلى أن هذه النسبة تكاد تعادل ضعف المتوسط العالمي للأمية، وأن عدد الإناث في الرقم المذكور يقترب من ضعف عدد الذكور[١]. ومن المعطيات الصادمة في هذه الوثيقة، نذكر أن مصر احتلت المرتبة الأولى بـ١٧ مليون أمي، يليها السودان ثم الجزائر، والمغرب، واليمن، في حين احتلت الرُتَب الأولى في باب نقص الأمية كل من الإمارات العربية المتحدة، وقطر، ثم البحرين والكويت. ومن المعلوم هنا أنه لا سبيل للمقارنة بين النتائج بحكم عدم تناسب الكثافة السكانية، وعدم تناسب الموارد الاقتصادية بين مجموعتي الدول الأولى والثانية.

ويزيد العدد الإجمالي لسكان الدول العربية الـ٢٢ على ٣٠٠ مليون نسمة يمثلون حوالي ٥ ٪ من سكان العالم، ويحتلون المرتبة الرابعة بعد سكان الصين، والهند، والولايات المتحدة، ويعيشون أوضاعاً اقتصادية متفاوتة، حيث يزيد متوسط دخل الفرد في أعلى الدول دخلاً عن ٢٠ ألف دولار سنويا، وينقص في أقل دولة دخلاً عن ٢٠٠ دولار[٢].

٦-خروج المرأة العربية للعمل :

الحديث عن المواطنة والمساواة بين الرجل، والمرأة، وانتشار ظاهرة المرأة المعيلة، أو تأنيث الفقر[٣]، وكون المرأة هي التي تتولى الإنفاق على أسرتها، إما

(1) www.alecso.org.tn/index.php%3Flang%3Dar

(٢) راجع: الموقع الإلكتروني السابق .

(٣) راجع: د/ أحمد محمد عبد العظيم الجمل ـ «البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام» ـ مرجع سابق، ص ٤١.

لوفاة الزوج، أو سفره، أو هجره للأسرة، أو لعجزه الذي أقعده عن العمل، فكل ذلك أدى إلى خروج المرأة إلى سوق العمل، والمشاركة في النشاط الاقتصادي .

يشير تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٣ إلى أن مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي، قد ارتفع بما يقارب ال٥٠٪ عما كان عليه في الستينيات من القرن الماضي، ولازالت هذه النسبة تسير نحو الارتفاع في معظم البلدان العربية بوتيرة عالية، حتي أصبحت تنافس الرجل في معظم مجالات النشاط الاقتصادي.

والجدول التالي يبين نسب مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في مختلف الدول العربية الإسلامية لسنتي ١٩٨٠م و٢٠٠٥[1].

(١) منظمة العمل العربية التقرير العربي الثالث، مرجع سابق، ص٤٤-٤٥ .

الجدول رقم (٤)

جدول يوضح نسبة تطور مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي

في الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٥ (٪)

البلدان	١٩٨٠	٢٠٠٥
الأردن	١٦	٢٧,٥
الإمارات	١٥	٢٨,٢
البحرين	١٧	٢٩,٢
تونس	١٨,٨	٢٨,٦
الجزائر	١٩	٣٥,٧
جيبوتي	٥٧,٥	٥٥,٥
السعودية	٨,٧	١٧,٦
السودان	٣١,٥	٢٣,٧
سوريا	٢٣,٨	٣٨,٥
الصومال	٦٢,٢	٥٩,١
العراق	١٥	٢٠,٠
عُمان	١٦,١	٢٧,٧
فلسطين	٩,٤	١٠,٣
قطر	١٩,٤	٣٦,٢
الكويت	١٨,٧	٤٩,٠
لبنان	٢٨,٧	٣٢,٤
ليبيا	١٨	٣٢,١
مصر	١٧,٢	٢٠,١
المغرب	٢١,٢	٢٦,٨
موريتانيا	٥٥,٩	٥٤,٣
اليمن	٢٧,٨	٢٩,٧

Source: the table completed from Riadh Ben Jelil(n.d) the Arab Region`s Unemployment Problem Revisited.

وتُبين إحصاءات الجدول السابق أن نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي سنة ١٩٨٠م كانت ضعيفة جداً في كل البلدان الإسلامية باستثناء

ثلاث دول إسلامية إفريقية، وهي (جيبوتي، وموريتانيا، والصومال) حيث تفوق النسب فيها المتوسط في البلدان النامية، ويَرجع السبب في ذلك إلى هيمنة النشاط الفلاحي، ودور المرأة الريفية في هذه البلدان آنذاك .

أما من الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٥ فقد اختلفت نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، في باقي الدول الإسلامية، فبالمقارنة نجد أن الدول الإسلامية باستثناء الدول الثلاث سابقة الذكر قد حققت تحسناً خلال تلك الفترة، حيث حققت الكويت أعلاها، وفلسطين أدناها، ومع هذا التحسن إلا أنها لازالت هذه النسب بعيدة جداً عن متوسطي الدول النامية، والمتقدمة اللذين بلغا في نفس السنة ٥٥,٧٪ و ٥٥,٣٪ على التوالي[١].

(١) منظمة العمل العربية التقرير العربي الثالث، المرجع السابق، ص٤٦ .